بسم الله الرحمن الرحيم

شرف/إخاء/ عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
المحكمة العليـا
الغرفة الإدارية

بسم الله العلي العظيم

عقدت الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا جلسة علنية يوم:
02/04/ 2020 بقاعة الجلسات بمقر المحكمة العليا وهي مشكلة من

| | |
|---|---|
| محمد سيديا ولد محمد محمود | رئيسـا |
| ـ سيدي عالي ولد بياي | مستشارا |
| ـ الحاج ولد الطلبه | مستشارا |
| ـ احمد محمود بلعمش | مستشـ |
| ـ يمهلها بنت محمد | مستشارا |

الأستاذة آسية بنت محمد عبد الرحمن رئيسة كاتبة الضبط الغرفة.

القاضي لمرابط ولد محمد الأمين مفوضا للحكومة .

ـ الملف رقم:06 /2019

الطاعن: مجموعة أنوا كشوط الحضرية

يمثلها مكتب بونه ولد الحسن

المطعون ضده: شركة ريم كوم

يمثلها ذ/ن/كابر ولد اميجن ومحمد المختار ولد التقي

رقم القرار 2020/01

بتاريخ:2020/02/04

ملخصه: رفض الطعن شكلا

وخلال هذه الجلسة صرحت الغرفة بالقرارات الصادرة في عدة ملفات من بينها الملف رقم 06 / 2019

المشمول فيه كل من

ـ مجموعة انواكشواط الحضرية يمثلها مكتب الأستاذ بون ولد الحسن

ـ ضد شركة ريم كوم يمثلها الأستاذان كابر ولد امجن ومحمد المختار ولد التقي

## الأجراءات

في يوم 2018/07/10 اصدرت الغرفة الإدارية بمحكمة الاستئناف في انواكشوط قرار رقم 2018/12

وفي يوم 2018/9/06 تقدم مكتب بون ولد الحسن بطعن بالنقض امام كتابة مصدرة القرار.

وفي يوم 02 فبرير 2019 قدم مكتب ذ/كابر ولد اميجن مذكرة ارفقها بإفادتين

22-893

Alain WEHBE
TRADUCTEUR
INTERPRETE
EXPERT
PRES
LA COUR D'APPEL
DE VERSAILLES
Tél. 01 42 89 40 70
Allée de la Forge - 78240 CHAMBOURCY

بعدم تقديم مذكرة إحدهما صادرة عن كتابة ضبط الغرفة الإدارية بمحكمة الاستئناف بانواكشوط والأخرى صادرة عن كتابة ضبط الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا تفيد أن الطاعن لم يقدم مذكرة طعنه في الأجل القانونية .

بعد ذلك أحيل الملف للمستشار المقرر الدكتور أحمد محمود ولد بلعمش الذي أعد تقريره ثم أحيل الملف إلي النيابة العامة التي قدمت طلباتها كتابة.

بعد ذلك نشر الملف في الجلسة العلنية وتلا المقرر تقريره ثم نودي علي الأطراف لتقديم ملاحظاتهم وقدم ممثل النيابة طلباته ليصدر فيه القرار التالي:

## المحكمة

حيث لم يقدم الطاعن مذكرة طعن في الملف لا في الأجل ولا بعده.

حيث نصت المادة 209 على أن طالب الطعن يسقط طلبه إن لم يقدم مذكرة طعنه خلال شهرين من تاريخ: طعنه.

وحيث نصت المادة 221 علي أن المحكمة العليا تبحث اولا عن مدي صحة أشكال الطعن وعلي أن الشكل لايجوز تجاوزه إلا في مجال الأحوال الشخصية .

وبعد المداولة طبقا للقانون

وعملا بالمادتين

209 و221 من قانون الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية

## لقـــرار

قررت الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا رفض الطعن شكلا.

والله التوفيق

Alain WEHBE
TRADUCTEUR
INTERPRETE
EXPERT
PRES
LA COUR D'APPEL
DE VERSAILLES
Tél. 01 42 89 40 70
1, Allée de la Forge - 78240 CHAMBOURCY

| الرئيس | المقرر | رئيسة كتابة الضبط |
| --- | --- | --- |
| | | |